كفارة اليمين **فائدة** قال الشيخ النذر للقبول اولا
صحاب القبور كالنذر لابراهيم الخليل عليه السلام والشيخ
فلان نذر معصية لا يجوز الوفاء به وان تصدق بما نذره
بنى ذلك على بنى يستحقه من الفقراء والصالحين كان خيرا له
عند الله وانفع وقال من نذر اسراج بير او مغبرة او جبل
او شجرة او نذر له او لسكانه او المضاف اليه ذلك المكان
لم يجز ولا يجوز الوفاء به اجماعا ويصرف في المصالح العامة
ربه وبنى الحسن صرفه الى نظيره من المشروع وفي لزوم
الكفارة خلاف انتهى **فصل** ومن نذر صوم شهر
معين كشعبان **لزمه** صومه متتابعا فان افطر لغير عذر
حرم عليه الافطار **ولزمه** استيناف الصوم مع كفارة
يمين لفوات المحل وان صام قبل مجيء الشهر المعين لم يجزه
كما لو صام شعبان عن رمضان الذي بعده وان افطر بعض
يوما فاكثر لعذر بنى على ما مضى من صيامه ولم يكفر لفوات
التتابع **ولو نذر** شهرا اي صوم شهر اطلقا بنى لزمه فعل
شهر كذا لزمه التتابع **او نذر** صوما متتابعا غير معين
بنى لزمه التتابع في صومه فان افطر لغير عذر لزمه
استيناف اي استيناف الصوم من اوله بلا كفارة لانه فعل
المنذور وان افطر لعذر خير بين استيناف اي الصوم
ولا شيء عليه اي لا كفارة عليه وبنى البناء ولم يكفر لفوات التتابع
كفارة يمين وانذر صلاة فركعتان قياما لقادر **ومن نذر**

صلاة

صلاة جالسا ان يصليها قائما لا ان اتى بافضل مما نذره

كتاب القضاء

والفتيا التبيين الحكم الشرعي
ولا يلزم جواب ما لم يقع ولا ما لا يحتمل سايل ولا ما لا ينفع فيه
والقضاء تبيين الحكم ولا لزام ولا فصل الخصومات **وهي**
فرض كفاية لان امر الناس لا يستقيم بدونه فكان واجبا
كالامامة والجهاد **فيجب على الامام** ان ينصب اقليم
بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة اولها الهند الثاني
الحجاز الثالث مصر الرابع بابل الخامس الروم والشام
السادس بلاد الترك السابع الصين كذا رايت بخط
سيدي الشيخ عبد الباقي الحنبلي **قاضيا** لان الامام لا
يمكنه ان يتولى الخصومات والنظر فيها في جميع البلدان
والخصومات بين الناس فوجب ان يرتب في كل اقليم من
يتولى فصل الخصومات لئلا يتوقف ذلك على السفر
الى الامام فتضيع الحقوق في السفر الى الامام من المشقة
وكلفة النفقة **وعلى الامام** ايضا ان **يختار لذلك** اي لنصب
القضاء **افضل من يجد علما وورعا** اي في العلم والورع
لان الامام ناظر للمسلمين فيجب عليه اختيار الاصلح لهم
فيختار افضلهم علما لانه انما يمكنه القضاء بين المترافعين مع
العلم لان القضاء شيء فرع على العلم به والافضل اولى من
المفضول لانه اثبت واملى وكذا كل ما كان وفرة اكثر كان
سكون النفس فيما يحكم به اعظم وكان من ترك التحري اليق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)